بين النيابي والرئاسي

حلقة نقاشية حول النظام السياسي لم تخل من التجاذبات

احمد ياسين السليماني

عبدالكريم قاسم دماج

سامي السياغي

علي مطهر العثربي

< نظم مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجامعة صنعاء حلقة نقاشية حول الشكل المناسب للنظام السياسي قدمت خلالها ورقة عمل من الدكتور علي مطهر العثربي حول النظام السياسي في اليمن: بين النيابي والرئاسي، بحضور رئيس فريق عمل بناء الدولة بمؤتمر الحوار الوطني الشامل الدكتور محمد علي مارم ونائبه وعدد من أعضاء الفريق.

الحلقة التي قال الدكتور سامي السياغي رئيس المركز بأنها تمثل بداية لتوجه الجامعة عبر المركز في التعاون مع مكونات الساحة السياسية لتقديم رؤى هادفة إلى الارتقاء بالواقع، وإفادة مؤتمر الحوار الوطني بالطروحات المنهجية العلمية شهدت طروحات هامة من قبل حزبيين وأكاديميين إلى جانب أعضاء فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار، البعض انتقد والبعض ايد، والبعض كانت له وجهة نظر مختلفة.

في البدء أوضح عبدالكريم قاسم دماج أننا بحاجة إلى قدر كبير من الشفافية ومن الصبر على بعضنا، والصبر على استيعاب الرؤى مهما كانت مغايرة، حسب تعبيره، وأكد على أهمية أن تقوم المراكز البحثية العلمية المحايدة بقراءة الواقع اليمني الاقتصادي والاجتماعي بكل تعقيداته، والثقافي في سياق تاريخه المعاصر، والواقع الجغرافي، والاقليمي، وحتى الواقع الأمني باعتبار أن ذلك هو من سيقود إلى تحديد الشكل المناسب أكان الشكل الرئاسي أو الشكل البرلماني، وقال القيادي في الحزب الاشتراكي الدكتور عبدالكريم دماج: وأنا اميل إلى أنه ربما يكون المخرج من النظم الدكتاتورية التسلطية أن يكون النظام البرلماني بديلا، داعيا إلى اخضاع هذا الامر للناقش بموضوعية.

الشكل المناسب

واعتبر عضو فريق بناء الدولة في "الحوار" الشيخ عبدالوهاب الحميقاني انها بادرة خيرة اشراك النخب العلمية مع النخب السياسية في نقاش للخروج إلى اطروحات علمية ملائمة ومناسبة لواقعنا، ومن واقع موضوع النقاش يرى الشيخ الحميقاني إلى أن النظام النيابي تبدو ايجابياته اكثر وسلبياته اقل من النظام المختلط الذي انحازت اليه الدراسة، وقال: كان الاولى أن ينظر الباحث إلى الايجابيات التي يتميز بها النظام النيابي فيحاول أن يرد عليها ففيما رأيت لا زلت اعتقد أن ايجابية النظام النيابي افضل من الرئاسي وكذلك السلبيات التي في النيابي اقل من النظام الرئاسي بموجب الورقة، وأضاف "ربما لم تقنعن بان النظام الرئاسي هو المناسب بعد تجربة في اليمن الشمالي والجنوبي والموحد خمسين سنة"، مشيرا إلى أنه مع معالجة سلبيات النظام النيابي ربما يجعله الخيار الافضل.

ونوه أمين عام حزب الرشاد بأن "القوائم النسبية لو انتهجت في النظام الانتخابي القادم ربما ستحد من وصول كثير من القوى التقليدية التي كانت تحكم، وستعمل على وصول كثير من النخب العلمية التي ممكن أن تسهم في بناء الدولة".

الصورة المنهجية

لفت عضو فريق بناء الدولة الدكتور أحمد ياسين السليماني إلى أن النظام النيابي يتمحور في ثلاث تصورات الأولى قائمة الاغلبية، والثانية قائمة النسبية، والثالثة باعتباره مقترحا يرى بكيفية الموائمة ين الشكلين، متطرقا إلى ما يعنيه وجود محكمة دستورية، إضافة إلى أهمية جانب الرقابة.

اكثر من نقطة

من جهته خرج زميله الدكتور متعب مبارك بازياد من قراءاته إلى التأكيد على مراعاة مستوى التعليم باعتبار أن ذلك يتحكم في قدرة المواطن على التمييز، النقطة الثانية المحكمة الدستورية، وقال: هذه النقطة تثير جدلا كبيرا ونحن نحتاجها سواء انتهجنا النظام الرئاسي أو البرلماني لان الفصل في دستورية القوانين أو ما يمكن أن ينشأ في المستقبل اذا ما تم اختيار الفيدرالية من تنازع بين المركز والأقاليم، وأشار الدكتور بازياد إلى ما كان عليه القضاء من حيث التشكيل والتعيين وتركزه في جهات محددة وهو ما لن يكون ايجابيا اذا ما كان هناك محكمة دستورية حسب قوله، متطرقا إلى تأثير القبيلة وجماعة المصالح.

الاحزاب الثلاثة

اما الدكتور محمود قاسم فقد تساءل اولا هل وصلت الاحزاب الثلاثة في اليمن إلى قناعة بأنها تريد الاصلاح في اليمن؟ وأجاب بالقول "لا ارى انها قد وصلت بالفعل إلى قناعة أن تصلح في البلد أو تصلح نفسها فاذا ارادت أن تصلح فعلا فينبغي عليها في البداية أن تجري انتخابات داخلها وهو مالم يتم"، وبالنسبة للقضاء اشار الدكتور محمود قاسم إلى أنه لا يوجد كوادر مؤهلة في اليمن.

البيئة السياسية

وتوقف الدكتور مجاهد الشعبي من مركز دراسات حقوق الإنسان عند أهمية دراسة البيئة السياسية وهل ستساعد على بناء نظام سياسي كان رئاسيا أو برلمانيا أو مختلطا، مشيرا إلى أنه يتفرع من هذه النقطة جزئية الثقافة السياسية والسائد فيها حسب قوله انها ثقافة اقصائية، استعداء، تصنيف، هذه الثقافة السياسية افرزت ايضا حسب الدكتور الشعبي جزئية ثالثة هي ثقافة التوافقات والمحاصصة التي يرى بانها اصبحت حاضرة في كل شيء، متمنيا على أن تسلط بضلالها على شكل النظام السياسي القادم، واشار إلى أنه في جزئية منهجية وعلمية الصراع أو الخلاف في شكل النظام السياسي أنه كان يقوم دائما على جزئية طبيعة العلاقة بين السلطات.

غير نافع

اما الدكتور مهيوب ردمان من مركز الدراسات السياسية فيرى إلى أنه يجب الاتفاق اولا على شكل الدولة، وتساءل: كيف نتحدث عن النظام السياسي ونحن لا نعرف بعد شكل الدولة، مؤكدا على ضرورة العمل على ترسيخ وعي ديمقراطي في المجتمع، مستشهدا بموقف من يقوم بجمع أشخاص لإسقاط مسئول هنا أو هناك، ويخلص الدكتور ردمان إلى أن "النظام البرلماني غير نافع للبيئة اليمنية ولكن ممكن نقول النظام الرئاسي النيابي هو المناسب انطلاقا من الواقع اليمني ومن مستوى الوعي، مع تقييد صلاحيات الرئيس.

> البعض انتقد وآخر أيّد والبعض كانت له وجهة نظر مثيرة

التغيير الشامل

ويرى الدكتور عباس زيد بان التغيير يجب أن يكون شاملا خاصة في بناء الدولة مشيرا إلى أن النظام السابق كان رئاسيا برلمانيا مختلطا، لكن الممارسة كانت نظاما رئاسيا بحتا، وقال "يريد الناس اليوم تجريب النظام البرلماني، يريدون تعددية حقيقية وتداولا سلميا حقيقيا للسلطة"، وتطرق إلى بعض النصوص الدستورية التي تميزت اليمن بتضمينها الدستور انما دون تطبيق حقيقي لها على ارض الواقع.

المراقب والمعاقب

الباحث والاكاديمي الدكتور مجاهد اليتيم يركز من جهته على المحكمة الدستورية مشيرا إلى أن الدستور اليمني "غاب عنه من هو المراقب ومن المعاقب ولذلك بات من الضروري أن توجد محكمة دستورية عليا أو على غرار ما هو موجود في فرنسا المجلس الدستوري الذي يراقب ويعاقب من خرج عن الدستوري"، وقال "نحن بحاجة إلى انشاء الدولة القانونية التي تتقيد في جميع مظاهر نشاطها بقواعد قانونية"، وأضاف "الدولة القانونية الحقيقية هي التي تتوفر لكل مواطن في كنفها الضمانة الاولية لحماية حقوقه وحرياته وتنظم السلطة وممارستها في اطار من المشروعية، وأكد الدكتور اليتيم إلى نظام الحكم المختلط إذ هُو افضل وأكثر ملائمة للواقع اليمني كونه لديه قابلية عالية من المرونة والموائمة، وقال "بات من الضروري أن تكون سلطة رئيس الجمهورية محاطة بمجموعة من قيود الضبط والمراجعة والتوازن بين سلطاته والمؤسسات الدستورية الاخرى بحيث يتم اعتناق ما يسمى بمبدأ انتشار السلطة كقيمة اساسية وسياسية للمجتمع"، وأضاف "في اليمن وفي أي دولة عربية هناك تنازع عظيم ما بين الحاكم والمحكوم الحاكم يطلب مزيدا من السلطة والمحكوم يطلب مزيدا من الحرية وبالتالي نحن نعيش معادلة غير متوازنة وغير متكافئة لابد من وجود عملية ضابطة لهذا الامر تتمثل بوجود ضابط دستوري خارج عن اطار السلطات الثلاث وهي المحكمة الدستورية العليا التي ترفع عصاها متى ما تم الخروج على النظام والقانون.

تساؤلات

وتساءل الناشط الحزبي عبدالقادر سلام: هل إشكاليتنا تكمن في شكل النظام السياسي ام في الشخوص القائمين على الانظمة سواء كانت ملكية أو جمهورية برلمانية رئاسية أو مختلطة أو حكومة الجمعية العمومية؟، وتساءل لماذا لم تضع ورقة الحلقة النقاشية من انظمة الحكم نموذج الخلافة الإسلامية، ونموذج الحكم الملكي فلربما الشعب يريد أن يعود إلى الملكية؟، تساءل ايضا هل هناك معايير علمية وعملية، عندما نشكل أي لجنة أو أي مجموعة للعمل كأن يكون العضو خريجا مع سنوات خبرة لاحقة؟ وقال "لماذا دائما نترك الامور مفتوحة لدخول المتردية والنطيحة وما أكل السبع؟ لماذا بعد خمسين سنة من الثورة لا نضع الامور في نصابها وان نترك العيش لخبازه.

ثلاث نقاط

اخيرا دعى الباحث الدكتور محمد ضيف الله اعضاء بناء الدولة في مؤتمر الحوار الاخذ بعين الاعتبار: اولا شكل الدولة دولة اتحادية فدرالية، لكي نبني أو نختار على اساسها النظام السياسي الملائم، ثانيا الواقع اليمني، وهو ما حاول الباحث أن يلامسه كثيرا واجتهد وانتصر لراية وفقا لذلك حسب الدكتور محمد ضيف الله، ثالثا النظام الانتخابي الذي سيتم اتخاذه لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار اثناء اختيار النظام السياسي المحدد.

خلفية

وكان الدكتور علي العثربي خلص في رؤيته إلى أن النظام السياسي الأكثر ملاءمة لظروف اليمن هو نظام رئاسي مختلط بمظاهر نيابية قوية، مستعرضا "مبادئ مقترحة لتعزيز فعالية النظام السياسي المقترح" تضمنت تقييد صلاحيات رئيس الدولة في الصرف من المال العام، والتعيين في المناصب القيادية في الدولة، وتعديل شروط الترشح للمجلس النيابي بإجراءات انتقائية للكفاءات، كما تضمنت تلك المبادئ تعزيز استقلالية السلطة القضائية والأجهزة الرقابية وتوفير نمط متوازن من الاستقلالية للمؤسسات ذات الطبيعة الخاصة كالإعلام وحقوق الإنسان، وقال في ورقته: الممكن تعزيز مكون النظام الرئاسي المختلط المقترح بما يمكن أن يعزز من كفاءته وتحقيقه لأهداف المجتمع في المرحلة الراهنة وفي المستقبل مع الحفاظ على أهم مرتكزاته المميزة له عن غيره من النظم السياسية الأخرى.

وقد قسمت الدراسة إلى أربعة مباحث المبحث الأول خاص النظام النيابي خصائصه ومميزاته وعيوبه، والمبحث الثاني النظام الرئاسي خصائصه مميزاته وعيوبه، بالإضافة إلى المبحث الثالث الذي تناول نظام الجمعية، وكذا المبحث الرابع الخاص بشكل النظام السياسي في اليمن وآفاق المستقبل.

الحلقة النقاشية التي نظمت بالتنسيق بين مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالجامعة وقطاع الإعلام والثقافة بالمؤتمر الشعبي العام هدفت إلى تقديم رؤية علمية منهاجيه من أجل تسليط الضوء على خيارات صياغة شكل النظام السياسي في اليمن.

بنعمر يؤكد على التعجيل في تشكيل لجنة التوافق

<،، لم يكتف نقاش مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص لليمن جمال بنعمر أمس مع رئاسة مؤتمر الحوار الوطني بالأداء العام للمؤتمر، وإنما تطرق إلى استحقاقات قادمة من المفترض البدء ببعضها الآن.. اذ تم الاتفاق على ضرورة التعجيل بتشكيل لجنة التوافق بالنظر إلى أهمية المهام الموكلة إليها، والشروط والمعايير لتأسيس هذه اللجنة.. كما تم الاتفاق على ضرورة التفكير من الآن في وضع تصورات للكيفية التي سيتم بها تشكيل لجنة صياغة الدستور والشروط والمعايير التي يجب أن تتوافر في أعضائها، والشروط والمعايير لتشكيل اللجنة، وكذا طبيعة المهام التي ستوكل إليها.

"القومي الاجتماعي" يميل إلى النظام الاتحادي الفيدرالي من خمسة أقاليم

<،، حدد الحزب القومي الاجتماعي رؤيته لشكل الدولة اليمنية القادمة في نظام اتحادي فيدرالي ضامن لمبدأ الاستقلالية والتنظيم الحر للأقاليم، ومبدأ شراكتها في القرار الفيدرالي، كما يتيح لها الصلاحيات الكاملة في وضع نظامها القانوني الخاص وتشريعاتها المحلية التي يكفلها الدستور الاتحادي، والقضاء الدستوري الاتحادي.. ويستثني الحزب القومي الاجتماعي الشئون الخارجية والدفاع والعملة وتوزيع الموارد السيادية، باعتبارها من الأشياء التي تترك للدولة الاتحادية الفيدرالية.. وعدد الاقاليم في رؤية الحزب خمسة أقاليم يراعى عند إنشائها العوامل الجغرافية والديمغرافية والثقافية والاجتماعية المشتركة والمتقاربة، وبحيث يتكون كل أقليم من أربع محافظات وتكون أمانة العاصمة مقر الدولة الاتحادية.

ويقوم مبدأ المشاركة الشعبية في الدولة على نظام البرلمان الاتحادي، مجلس الشورى، والبرلمانات المحلية.. ويرى الحزب القومي الاجتماعي بأن نظام الحكم البرلماني سيكون هو الأجدى لليمنيين كأساس يستند عليه شكل الدولة اليمنية القادمة.. وبحيث تشرف على جميع الفعاليات الانتخابية لجنة عليا مستقلة ومحايدة ونزيهة للانتخابات والاستفتاء.

وحول قيام الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة يؤكد الحزب على ضرورة أن ترتكز منظومة الدولة المدنية المتوخاة على مبدأ الشرعية الدستورية وليس على شرعية الانقلاب والقوة حسب الحزب، وعلى مبدأ التداول السلمي للسلطة ومبدأ سيادة القانون المعبر عن وحدة السيادة ووحدة الشعب والمواطنة المتساوية.. وبالشكل الذي يضمن منع تكريس أو إنتاج الأنظمة العسكرية أو عسكرة الأنظمة المدنية..، وأن لا تقوم الدولة على أسس مناطقية أو سلالية أو مذهبية أو عصبوية قبلية.

«الحوار الوطني .. رؤى دستورية واقتصادية» في حلقة نقاشية بصنعاء

صنعاء/سبأ

عقدت أمس بصنعاء حلقة نقاشية بعنوان " الحوار الوطني، رؤى دستورية واقتصادية " نظمتها الاكاديمية اليمنية للدراسات العليا بحضور النائب الاول لفريق بناء الدولة المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني رئيس الدائرة الدستورية بمجلس النواب علي ابو حليقه.

في افتتاح حلقة النقاش استعرض رئيس الاكاديمية الدكتور أحمد محمد الشامي التحديات التي تواجهها اليمن والمتمثلة في البطالة والفقر والجهل والأمية وعدم الاستقرار الاقتصادي، موضحا أن تلك الاشكاليات لا يمكن التغلب عليها إلا بالتسلح بالعلم والمعرفة والتكنولوجيا.

وتطرق إلى دور المؤسسات التعليمية العليا تجاه قضايا المجتمع من خلال معرفة احتياجاته والعمل على تحقيقها من بين ذلك هذه الفعالية التي ستسهم في تقديم رؤية اكاديمية حول الدستور الجديد والاقتصاد تقدم إلى مؤتمر الحوار المنعقد حاليا للاستفادة منها.

فيما تناولت كلمة اللجنة التحضيرية لحلقة النقاش التي ألقاها رئيس قسم الشريعة والقانون بالأكاديمية الدكتور عبدالله الكميم اهمية الفعالية التي تأتي ايمانا بالدور الرئيسي لمؤسسات التعليم العالي وانطلاقا من التفاعل الايجابي للحوار بالمساهمة من خلال اوراق عمل مقدمة من قبل اكاديميين تتعلق بالدستور والاقتصاد.

وقد ناقشت الجلسة الاولى التي ترأسها مستشار مجلس القضاء الاعلى استاذ القانون بكلية الشريعة بجامعة صنعاء الدكتور محمد الغشم ثلاث اوراق عمل عن الدستور والدولة المدنية، حيث استعرضت الورقة الاولى للدكتور عبدالملك عبدالله الجنداري المفهوم السلطوي للسياسة وانعكاسه على الدستور عبر قراءة في دستور الجمهورية اليمنية وتعديلاته، أكد فيها أن الدستور شابه بعض العيوب بجعله السلطة متحكماً فيها افراد واعتبار التعددية الحزبية اساسا من اسس النظام السياسي للدولة واعتبار الدستور عقدا بين قوى سياسية لا عقدا اجتماعيا وفقدان المبادئ الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات وتسهيل التصرف بالمال العام وتحصين شاغلي الوظائف التنفيذية العليا عن المساءلة وتحييد القضاء عن اداء دوره الرقابي وغيرها.

فيما تناولت ورقة العمل الثانية للدكتور عبدالله الذبحاني محددات وتوجهات الدستور القادم، استنادا إلى المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن الدولي 2014و 2051 التي تنص أن المرحلة الانتقالية ستنتهي إلى استفتاء على الدستور الجديد الذي سيصاغ من قبل المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني ليعالج هيكل الدولة والنظام السياسي الذي سيكون عليه اليمن في الفترة القادمة.

فيما تناولت الورقة الثالثة لأستاذ القانون العام والفقه المقارن المساعد بكلية شريعة جامعة الحديدة الدكتور مقبل العمري الدولة المدنية الحديثة من حيث مفهومها وخصائصها وشروطها، مؤكدا أن موقف الإسلام لا يتعارض مع الدولة المدنية القائمة على سيادة القانون ومبدأ العدالة والمساواة التي تدعو اليها الشريعة الإسلامية ويجسد عدالتها ويعزز تحقيق اهدافها وغاياتها النبيلة.

وناقشت جلسة العمل الثانية التي ترأسها رئيس جامعة صنعاء الدكتور عبدالحكيم الشرجبي ورقتي عمل عن فلسفة الاقتصاد والتنمية، حيث تناولت الورقة الأولى لوزير الصناعة والتجارة السابق الدكتور يحي المتوكل اقتصاد السوق الاجتماعي في اليمن لتلبية دعوات التغيير وتحقيق الكرامة الإنسانية، تحدث فيها عن الحالة الاقتصادية في اليمن منذ تبني الدولة فلسفة اقتصاد السوق الحر منذ العام 95م وما عانته من تقلبات في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذى ادى إلى ارتفاع اعداد العاطلين والفقر والامية ونقص الخدمات التعليمية والصحية وغيرها، مقدما الحلول لهذه المشكلة من خلال الشراكة مع المجتمع.

اما الورقة الثانية للدكتور محمد القاهري فقد استعرض فيها رؤية اقتصادية ستقدم لفريق التنمية الشامل المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني حول معالجة الاقتصاد وجذب الاستثمارات والحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها.

هذا وقد اثريت جلستا العمل بالنقاشات والملاحظات من قبل اكاديميين ومختصين وطلاب الاكاديمية اليمنية للدراسات العليا.